موسوعة أحداث القرن العشرين

الجزء الثاني العلاقات الدولية

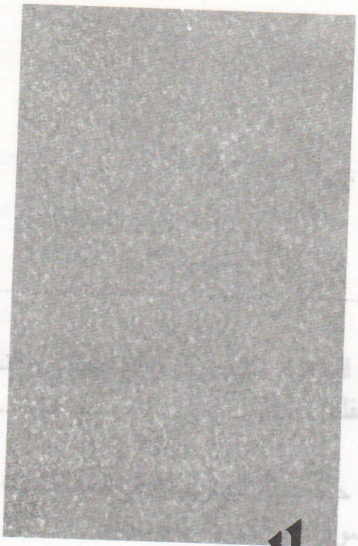

موسوعة أحداث

القرن العشرين

الجزء الثانى

العلاقات الدولية

إسماعيل صبرى مقلد
ثناء فؤاد عبد الله
جلال عبد الله معوض
مسعود ضاهر
مصطفى مجدى الجمّال
ناصيف يوسف حتّى
نورهان الشيخ
هيثم الكيلانى

تحرير: وحيد عبد المجيد

الصفحة

مقدمة
د. وحيد عبد المجيد ٧

الفصل الأول: الحرب الباردة.. الجذور والتداعيات والنهايات.
د. إسماعيل صبرى مقلد ١٥

الفصل الثانى: سياسة حافة الهاوية فى العلاقات الأمريكية - السوفييتية.. أزمة الصواريخ الكوبية نموذجا.
مصطفى مجدى الجمّال ٧٩

الفصل الثالث: تأسيس الاتحاد الأوروبى وموقعه فى العلاقات الدولية.
د. ناصيف يوسف حتى ١٢١

الفصل الرابع: تجربة التحديث فى اليابان... إسهامات الفكر اليابانى فى النهضة.
مسعود ضاهر ١٦١

الفصل الخامس: انهيار الاتحاد السوفييتى ونهاية عصر الحرب الباردة.
د. نورهان الشيخ ١٩٩

الفصل السادس: مشاريع الدفاع فى الشرق الأوسط.
د. هيثم الكيلانى ٢٣٩

الفصل السابع: قرار تأميم قناة السويس.. خلفيته ودوافعه وآثاره.
د. ثناء فؤاد عبد الله ٢٧٧

الفصل الثامن: دور تركيا الإقليمى فى الشرق الاوسط.
د. جلال عبد الله معوض ٣٣١

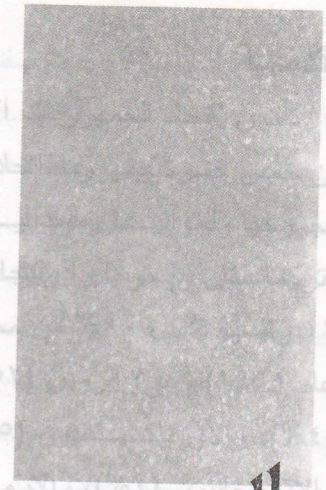

موسوعة أحداث القرن العشرين

الفصل الخامس

انهيار الاتحاد السوفييتى ونهاية عصر الحرب الباردة

د. نورهان الشيخ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة.

مقدمـــة

تأسس "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية" رسميا فى عام ١٩٢٢ وتكون من خمس عشرة جمهورية اتحادية هى: روسيا وأوكرانيا واوزبكستان وكازاخستان وجورجيا وليتوانيـــا ومولدافيـــا ولاتفيـــا وقرجيزســـتان وطاجكســـتان وأرمينيـــا وتركمانستان وإستونيا وأذربيجان. وضم الاتحاد السوفييتى حوالى ١٠٠ قومية منها ١٢ رئيسية تشكل ٩٠% من مجموع السكان (٢٩٣مليون نسمة وفقاً لإحصائيـــات عام ١٩٩١) وهى: الروس (٥٢%)، والأوكرانيـــون (١٦%)، والـــروس البيـــض (٤%)، والأوزباكســـتانيون (٥%)، والكازاخســـتانيون (٣%)، والتـــــتر (٢%)، والأذربيجانيون (٢%)، والأرمـــن (٢%)، والجورجيـــون (١%)، والمولدوفيـــون (١%)، والليتوان (١%)، والطاجيكستانيون (١%). أما ١٠% الباقية فهى قوميـــات أخرى مختلفة تشكل كل منها أقل من ١% من السكان، وأهمها: اليهود، والألمـــان، والشوفاشيون، والتركمانستانيون، والقيرجيزستانيون واللاتفيـــون، والموردوفيـــون، والبشكيريون، والبولنديون، والإستونيون.(١)

ورغم أن الاتحاد السوفييتى كان دولة فيدراليـــة مـــن الناحيـــة النظريـــة، إلا أنه كان دولة موحدة من الناحية الفعلية حيث هيمنـــت الســـلطة المركزيـــة علـــى عملية صنـــع القـــرار وتســـيير شـــئون الجمـــهوريات الاتحاديـــة، ولـــم تتمتـــع الجمهوريات الاتحادية بأى من الحقوق التى أقرهـــا الدســـتور، مثـــل حقـــها فـــى إقامة علاقـــــات مـــع الـــدول الأجنبيـــة وتوقيـــع المعـــاهدات وتبـــادل التمثيـــل الدبلوماسى والقنصلى معها، والمشاركة فى المنظمـــات الدوليـــة، وكذلـــك حقـــها فى الانفصال عن الاتحـــاد.(٢)

من ناحية أخرى، كان النظـــام السياســـى الســـوفييتى نظامـــاً شـــمولياً يقـــوم علـــى هيمنـــة الدولـــة علـــى كافـــة أوجـــه النشـــاط الاجتمـــاعى والاقتصـــادى والسياسى، وعلى احتكار الحزب الشـــيوعى للحيـــاة السياســـية ولســـلطة اتخـــاذ القرار بحيث أصبحت الـــهيئات التشـــريعية والتنفيذيـــة بمثابـــة هيئـــات معاونـــة تمارس نشاطها فى إطار السياسات والتوجهات العامـــــة التـــى يقرهـــا الحـــزب.

وتبنى الحزب الماركسية اللينينية كأيديولوجية تنظم حياة المجتمع والفرد فى كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٣]

وكانت هناك أربعة أجهزة أو مستويات تنظيمية رئيسية للحزب الشيوعى، هى: مؤتمر الحزب، واللجنة المركزية، والسكرتارية، والمكتب السياسى. وقد كان المكتب السياسى هو مركز الثقل فى الحزب وفى النظام السياسى السوفييتى، وهو الجهاز المهيمن على عملية صنع القرار والسياسات الداخلية والخارجية، ومثلت السكرتارية الجهاز الإدارى المنوط به تنفيذ هذه السياسات. وقد ظل المكتب السياسى هو مركز الثقل فى النظام حتى مارس ١٩٩٠ حين قام جورباتشوف باستحداث منصب رئيس الاتحاد السوفييتى الذى انتقلت إليه سلطة صنع القرار الحقيقية، وإلغاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى والسماح بالتعددية الحزبية.

وكان السكرتير العام للحزب الشيوعى أعلى منصب فى الدولة من الناحية الفعلية والمصدر الحقيقى للسلطة، وله دور محورى فى عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية والقضايا المتعلقة بالأمن القومى كما يلعب معاونوه دوراً هاماً فى هذا الإطار أيضاً. وقد استحدث ستالين منصب السكرتير العام فى عام ١٩٢٢،[٤] وتعاقب عليه ستة من القادة السوفييت وهم: جوزيف ستالين (١٩٢٢-١٩٥٣)[٥]، ونيكيتا خروشوف (١٩٥٥-١٩٦٤)، وليونيد بريجينيف (١٩٦٤-١٩٨٢)، ويورى أندروبوف (١٩٨٢-١٩٨٤)، وقسطنطين تشيرنينكو (١٩٨٤-١٩٨٥)، وميخائيل جورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١).[٦] وقد ازدادت أهمية منصب السكرتير العام وثقله السياسى وأصبح أعلى منصب فى البلاد فى عهد ستالين، وتأكد هذا فى عهد خروشوف بحيث أصبحت محورية دور السكرتير العام إحدى السمات الأساسية للنظام السياسى السوفييتى.

وجاء إعلان قيام كومنولث الدول المستقلة، من جانب قادة كل من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ ليمثل النهاية

الفعلية للاتحاد السوفييتى والتى صارت رسمية بإعلان حله فى الحادى والثلاثين من الشهر نفسه.

وقد أثار انهيار الاتحاد السوفييتى المفاجئ العديد من التساؤلات حول أسباب هذا الانهيار والعوامل التى أدت إلى تفكك الإمبراطورية التى استمرت قائمة على مدى سبعين عاماً، خاصة وأنه فى السابع عشر من مارس ١٩٩١ تم إجراء استفتاء حول تجديد المعاهدة الاتحادية المنشأة له ووافق ١١٢ مليوناً (٧٦,٤%) من بين من شاركوا فى التصويت (١٤٧ مليون ناخب أى ٨٠% من الهيئة الناخبة) على تجديد المعاهدة الاتحادية وبقاء الاتحاد السوفييتى[٧]. كما أثار التساؤل أيضاً حول تداعيات هذا الانهيار والآثار التى ترتبت عليه، ووضع روسيا فى عهد يلتسين، ومستقبلها.

أولاً: العوامل التى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتى

تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت إلى تفكك الاتحاد السوفييتى يتصدرها عاملان: فشل البرنامج الإصلاحى لجورباتشوف، والصراع على السلطة الذى وصل إلى حد محاولة الإطاحة بجورباتشوف فى انقلاب أغسطس ١٩٩١.

١- فشل البرنامج الإصلاحى لجورباتشوف:

خلال فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاث سنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٥) تعاقب ثلاثة من كبار القادة السوفييت على منصب السكرتير العام، وهم بريجينيف وأندروبوف وتشيرنينكو، أى ما يعادل عدد من تولوا هذا المنصب منذ عام ١٩٢٢ وحتى وفاة بريجينيفف نوفمبر ١٩٨٢. وقد أدى هذا التغير السريع فى القيادة السياسية إلى جانب ضعف هذه القيادة وعجزها عن أداء مهامها - لأسباب صحية- إلى تفاقم الأزمات والمشاكل

الاقتصادية والاجتماعية التى كان يعانى منها الاتحاد السوفييتى خاصة منذ أواخر عهد بريجينيف ومنها الركود، والجمود، وانتشار الفساد، وإدمان الكحوليات. وكان أندروبوف عند توليه السلطة عام ١٩٨٢ قد قاد حملة ضد الفساد وإدمان الكحوليات إلا أن تدهور حالته الصحية وعجزه عن أداء مهامه بفاعلية - إلا لبضعة أشهر فقط - أدى إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة لحملته هذه. وعقب وفاة أندروبوف اختار المكتب السياسى العودة إلى الحقبة البريجينيفية ولكن بدون بريجينيف وذلك باختيار تشرنينكو -اليد اليمنى لبريجينيف- خلفاً لأندروبوف، ومن ثم عادت البلاد إلى حالة الركود وتفشى الفساد من جديد. وقد توفى تشرنينكو فى يوم العاشر من مارس ١٩٨٥ وتم انتخاب جورباتشوف سكرتيراً عاماً عصر اليوم التالي، أى خلال أقل من يوم واحد.(٨)

وبوصول جورباتشوف إلى السلطة فى مارس ١٩٨٥ رأى أن هناك مجموعة من المشاكل والتحديات التى وصلت إلى درجة من الإلحاح لم يعد من الممكن تجاهلها وأصبح من الضرورى مواجهتها والتوصل إلى حلول لها. وقام بطرح برنامج متكامل للإصلاح الداخلى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية بهدف تجاوز هذه الأزمات ومواجهة تلك التحديات. إلا أن هذه الإصلاحات أدت الى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كان يعانى منها الاتحاد السوفييتى، كما أدت إلى مزيد من التراجع لنفوذه الدولى، وفيما يلى تفصيل ذلك.

أ) العوامل التى دفعت جورباتشوف إلى الإصلاح:

تضافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الإقليمية والدولية التى دفعت جورباتشوف إلى الإصلاح، وأهمها:

الأزمة الاقتصادية:

كان جورباتشوف على وعى بالأزمة الاقتصادية التى يعانى منها

الاتحاد السوفييتى والتى تمثلت أهم أبعادها فـــي انخفـاض معـدل نمـو الدخـل القومى إلى أكثر من النصف خـلال الفـترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) ووصولـه إلـى حد الركود مع بداية الثمانينيات.[٩] كذلك انخفض معـدل النمـو فـى الاقتصـاد السـوفييتى مـن ١١,٤% خـلال الفـترة (١٩٥١ - ١٩٥٥) إلـى ٤,٩% (١٩٦٦-١٩٧٠)، ووصولـه إلـى ١,٩% فقـط خـلال الفـترة (١٩٨١ - ١٩٨٥).[١٠] من ناحية أخـرى، كـان الاتحـاد السـوفييتى يعـانى نقصـاً فـى السلع الغذائية والاستهلاكية خاصة منذ أواخر السبعينيات ممـا أدى إلـى اتبـاع نظام الحصص فى توزيع المواد الغذائية الأساسية مثـل الزبـد والسـكر ولبـن الأطفال وغيرها.[١١] هـذا إلـى جـانب، ضعـف الكفـاءة الإنتاجيـة، وتـردى جودة المنتجات والسلع، نتيجـة التركـيز علـى الكـم وليـس الكيـف وتوجيـه الموارد والاستثمارات للصناعـات الثقيلـة والعسـكرية، والتخلـف التكنولوجـى النسبى، وسوء توظيف المـوارد.[١٢]

- **الأزمة السياسية الداخليـة:**

عند وصول جورباتشوف إلى السـلطة كـان النظـام السياسـى يعـانى من أزمة تمثلت أبعادها فى ضعف أداء المكتـب السياسـى وسـكرتارية اللجنـة المركزيـة، وضعـف الأداء الحكومـى بصفـة عامـة، وانتشـار الفسـاد والانحراف داخل الحـزب، وانتشـار الرشـوة واسـتغلال النفـوذ فـى جمـع الثروات، وإعلاء المصالح الخاصـة علـى المصلحـة العامـة[١٣]. وأدى ذلـك إلى الانسحاب المتزايد للأفراد من الحياة العامـة وشـيوع حالـة مـن السـلبية العامة وانعدام روح المبـادرة. فقـد شـهدت درجـة التـأييد للنظـام السياسـى انخفاضاً ملحوظاً مع مطلع الثمانينيات، نظـراً لعجـزه عـن تلبيـة الاحتياجـات الأساسية المـتزايدة للمواطنيـن فـى الإسـكان والخدمـات الصحيـة والتعليـم وغيرها نتيجة ضعـف الإنفـاق علـى الـبرامج الاجتماعيـة والثقافيـة التـى أصبحت تتلقى، حسب تعبير جورباتشوف، "مـا يتبقـى" مـن الميزانيـة، هـذا إلى جانب تخلف التكنولوجيا المستخدمة فـى هـذه المجـالات وضعـف قـدرات

العاملين بها من حيث الخبرة ودرجة التأهيل.(١٤)

- **التحديات الإقليمية:**

وجد جورباتشوف عند توليه السلطة أن الاتحاد السوفييتى صار محاطاً بمجموعة من القوى الاقتصادية الكبرى فى أوروبا وآسيا، فى وقت يتدهور فيه الاقتصاد السوفييتى على نحو خطير. فاليابان أصبحت إحدى القوى العظمى بالمعيار الاقتصادى. كما أن الصين رغم ما تعانيه من كثافة سكانية عالية استطاعت تحقيق نمو اقتصادى سريع أبهر القيادة السوفييتية حيث تضاعف الناتج القومى الإجمالى للصين خلال عقد السبعينيات، ومع استمرار الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها، يمكنها مضاعفة ناتجها القومى مرة أخرى عام ٢٠٠٠(١٥). وفى الغرب برزت الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية كبرى خاصة مع اتجاهها إلى مزيد من التكامل والوحدة فى التسعينيات. ومن ثم رأى جورباتشوف أنه من الضرورى فتح مجالات للتعاون الاقتصادى والتكنولوجى مع هذه القوى لمساعدة الاقتصاد السوفييتى على تجاوز أزمته واستعادة قوته من جديد.

- **العوامل الدولية:**

رأى جورباتشوف أن المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى قد شهدت تراجعاً ملحوظاً وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات. أولها، تزايد المديونية السوفييتية للغرب من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٧,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٢,٤ بليون دولار عام ١٩٨١(١٦)، واعتماده على استيراد الحبوب خاصة القمح من الولايات المتحدة. وثانيها، فشل التدخل السوفييتى فى أفغانستان منذ عام ١٩٧٩ فى تحقيق الأهداف المرجوة منه. وثالثها، عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على الاستمرار فى سباق التسلح مع الولايات المتحدة للاعتبارات الاقتصادية التى سبقت الإشارة إليها، وهو ما يعنى تراجعه النسبى كقوة عسكرية عظمى، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI عام ١٩٨٣ والتى تقضى بنقل

سباق التسلح إلى الفضاء وذلك بإقامة أنظمة دفاعية ذات قواعد فضائية. ومن ثم رأى جورباتشوف ضرورة دفع مباحثات الحد من التسلح ونزع السلاح ومحاولة إثناء الولايات المتحدة عن المضى قدماً فى مبادرتها. فقد كان الإنفاق العسكرى يستحوذ على أكثر من ١٨,٤% من قيمة الناتج القومى الإجمالى للاتحاد السوفييتى عام ١٩٨٥. وتتضح ضخامة هذا الرقم إذا ما قورن بمثيله للولايات المتحدة (٦,٥%).[١٧] من ناحية أخرى، أصبح من الصعوبة بمكان، خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية، الحفاظ على النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث عن طريق تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية.

وقد كان جورباتشوف على وعى بالأزمات الاقتصادية والسياسية والتحديات الإقليمية والدولية بأبعادها السالفة، ورأى أنه من الضرورى تصحيح البناء الداخلى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية على النحو الذى يكفل الخروج من هذه الأزمات ومواجهة تلك التحديات، وإعادة توجيه الموارد لحل الأزمة الاقتصادية الداخلية والوفاء باحتياجات المواطنين الأساسية واستعادة تأييدهم للنظام.

ب) البرنامج الإصلاحى لجورباتشوف:

لم يكن جورباتشوف هو أول قائد سياسى فى الاتحاد السوفييتى يسعى للإصلاح، فقد سبقه إلى ذلك ستالين الذى قام بثورة اقتصادية فى أواخر العشرينيات تم التحول خلالها إلى المركزية فى الاقتصاد والأخذ بنظام المزارع الجماعية. تلت ذلك محاولة خروشوف الإصلاحية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات (١٩٥٣-١٩٦٤). إلا أنه على حين كان الاقتصاد هو محور اهتمام ستالين وهدفه الأساسى، وكان اهتمام خروشوف الأول هو السياسة الداخلية ومحاولة تفعيل الاقتصاد السوفييتى وتحسين مستوى معيشة المواطنين[١٨]، فإن إصلاحات جورباشوف تميزت

بالشمول حيث تناولت كافة القضايا الداخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلى جانب إعادة هيكلة السياسة الخارجية مع التركيز على الإصلاح الاقتصادى لمواجهة الأزمة الأكثر إلحاحاً.

وقد بدأ الحديث عن إعادة البناء "بيروسترويكا" و"التفكير الجديد" فى السياسة الخارجية يثير التساؤلات فى الولايات المتحدة والغرب حول مدى جدية هذه الأفكار، وحقيقة ما يجرى فى الاتحاد السوفييتى. ومن هنا كانت استجابة جورباتشوف لطلب الناشرين الأمريكيين لكتابة مؤلف بعنوان "بيروسترويكا"،[١٩] وهو الكتاب الذى تضمن كل الأفكار والآراء التى طرحها جورباتشوف حول القضايا الداخلية والخارجية والإجراءات التى اتخذها لإدخال هذه المقترحات حيز التنفيذ خلال الفترة منذ توليه السلطة عام ١٩٨٥ وحتى صدور الكتاب عام ١٩٨٧.

وقد طرح جورباتشوف، فى هذا المؤلف، برنامجاً متكاملاً للإصلاح الداخلى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية، تمثلت أهم ملامحه فيما يلى:

- **إعادة البناء الداخلى :**

وتضمن ثلاثة مفاهيم أساسية ترجمت فى شكل سياسات وهى :

بيروسترويكا : وتعنى "إعادة الهيكلة". وقد عرّف جورباتشوف "بيروسترويكا" فى مقدمة كتابه الذى يحمل نفس الاسم بأنها "سياسة تسريع التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتجديد كل مجالات الحياة"[٢٠].

ومن الشائع استخدام كلمة "بيروسترويكا" للدلالة على إصلاحات جورباتشوف ككل. إلا أنها أطلقت لتعبر عن مجموعة الإجراءات التى اتخذها جورباتشوف لتفعيل الاقتصاد السوفييتى وذلك بعد فشل المرحلة الأولى من برنامجه للإصلاح الاقتصادى والتى عرفت بـ "يسكورينيا" أو التسريع Acceleration خلال عامى ١٩٨٥- ١٩٨٦ فى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وتضمنت هذه الإجراءات مزيداً من اللامركزية فى إدارة الوحدات الاقتصادية، والاستعانة بآليات السوق وإن كان بشكل محدود،

والسماح بالملكية الخاصة فى شكل تعاونيات للمشروعات الخدمية والصغيرة مثل المطاعم والورش والصناعات الخفيفة. كما تضمنت تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والاستيراد خاصة للمنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الحاسبات الآلية. هذا إلى جانب السماح باستئجار الأراضى الزراعية فى مزارع الدولة والمزارع الجماعية للعائلات والأفراد المقيمين فيها[٢١].

جلاسنوست: وتعنى المصارحة أو المكاشفة. وقصد بها المصارحة فيما يتعلق بالجرائم التى ارتكبت فى الماضى والأوضاع غير الملائمة فى الحاضر. وتضمن ذلك أيضاً حرية الأفراد فى التعبير عن الأفكار الجديدة، وفى المبادرة والإبداع، وطرح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البلاد، والحرية فى توجيه الانتقادات للفساد والركود والجمود. إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة كما لم تتضمن حرية الصحافة والتعبير بالمعنى الغربى. فقد أراد جورباتشوف المصارحة بمعنى القدرة على المبادرة ورفع الروح المعنوية للشعب وخاصة المثقفين والمفكرين بما يسهم فى مواجهة المشكلات التى تعانى منها البلاد. فقد رأى جورباتشوف أنه لامستقبل للاشتراكية إذا لم يتم خلق المناخ الملائم الذى يشجع على الإبداع وإبراز المواهب المختلفة لدى الأفراد فى كل مجالات الحياة.[٢٢]

الديمقراطية: وتعنى، عند جورباتشوف، أن يلعب أفراد الشعب دوراً أكثر فاعلية فى النظام السياسى والمنظمات الاجتماعية القائمة دون تغيير هذه الأخيرة.[٢٣] فى هذا الإطار، دعا جورباتشوف إلى عقد مؤتمر للحزب الشيوعى فى أواخر يونيو ١٩٨٨ من أجل دفع العملية الديمقراطية داخل الحزب. وفى مارس ١٩٨٩ جرت أول انتخابات تنافسية فى الاتحاد السوفييتى وذلك لاختيار ثلث أعضاء مؤتمر نواب الشعب (أحد مجلسى البرلمان) لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتى[٢٤].

لقاءات القمة، فكانت قمة جنيف (١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥) الأولى منذ ست سنوات، وأول لقاء للرئيس الأمريكي ريجان بأحد القادة السوفييت حيث لم يلتق بأى من القادة الثلاثة الذين تعاقبوا على السلطة فى الاتحاد السوفييتى خلال فترة رئاسته الأولى (بريجينيف وأندربوف وتشرنينكو). كما كانت قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ أول زيارة يقوم بها زعيم سوفييتى لواشنطن منذ عام ١٩٧٣.

كذلك، نجح جورباتشوف ليس فقط فى إجراء تقدم بشأن الحد من التسلح ولكن فى الوصول إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وهو أمر غير مسبوق[٢٧]. فتم توقيع عدة اتفاقات فى هذا المجال، كانت أولها معاهدة INF الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى (٣٠٠ - ٣٤٠٠ ميل) من أوروبا وآسيا. وكان بريجينيف وأندربوف قد رفضا مبادرة الرئيس ريجان لإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى فيما عرف "بالخيار صفر" Zero Option سعياً إلى الحفاظ على التفوق السوفييتى فى هذا المجال بدعوى الحفاظ على الأمن المتساوى"Equal Security" ، ويعنى أن يمتلك الاتحاد السوفييتى صواريخ متوسطة المدى تساوى تلك التى تمتلكها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية مجتمعين مما أدى إلى توقف المفاوضات، ومن ثم كانت موافقة جورباتشوف على المبادرة خطوة هامة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حيث تعنى إزالة التهديد العسكرى السوفييتى لأوروبا، خاصة وأنه اقترح فى أبريل ١٩٨٧ إزالة الصواريخ متوسطة المدى، بالإضافة إلى كل الصواريخ قصيرة المدى فيما عرف "بخيار الصفر المضاعف" Double Zero Option[٢٨].

وقد بلغت محادثات الحد من التسلح ذروتها بتوقيع الدولتين، إلى جانب باقى دول حلف الأطلنطي وحلف وارسو، معاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا CFE فى باريس فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٩٠، والتى تعتبر أهم معاهدة للحد من التسلح تم التوقيع عليها فى فترة ما بعد الحرب

العالمية الثانية حيث تضمنت تغييرات جذرية فى ميزان القوى فى أوروبا وذلك بإقامة أسقف متساوية للأسلحة والمعدات التقليدية المختلفة وإنهاء التفوق السوفييتى فى هذا الإطار[٢٩].

من ناحية أخرى، ونظراً للعجز فى الميزانية الأمريكية وعدم توافر التمويل اللازم ورفض البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) اعتبار برنامج "SDI " ضرورياً للأمن القومى، والتحسن الواضح فى العلاقات الأمريكية-السوفييتية، أعلنت الولايات المتحدة فى يناير ١٩٩١ تحويل برنامج SDIإلى برنامج GPALS أى الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection Against Limited Strikes. ويهدف هذا البرنامج إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو إطلاقها من النظم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفييتية[٣٠]. أعقب ذلك فى الواحد والثلاثين من يوليو ١٩٩١ توقيع البلدين معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية START [٣١].

من ناحية أخرى، عمل جورباتشوف على تهدئة النزاعات الإقليمية وإنهاء المواجهة مع الولايات المتحدة فى عدد من بؤر التوتر فى دول العالم الثالث. فاستخدمت موسكو نفوذها فى إخراج القوات الكوبية من أنجولا، والقوات الفيتنامية من كمبوديا، والضغط على حكومة الساندنيستا للسماح بانتخابات حرة فى نيكاراجوا. كما قام جورباتشوف بسحب القوات السوفييتية من أفغانستان، وتخفيض المساعدات السوفييتية العسكرية إلى فيتنام وأثيوبيا وكوبا ونيكاراجوا، وأكد أن الاتحاد السوفييتى ليس على استعداد لمساندة أى صراع عسكرى أو التدخل فى أية عمليات عسكرية خارج الاتحاد السوفييتى[٣٢]. وأثناء حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) ساند الاتحاد السوفييتى الموقف الأمريكى من الأزمة ضد العراق الحليف التقليدى له، وأعلن جورباتشوف خلال قمة هلسنكي فى سبتمبر ١٩٩٠ تأييده توجيه ضربة عسكرية للعراق وإن لم يشارك الاتحاد السوفييتى

بقوات فى التحالف ضد العـــراق[٣٣].

وثانيها، أبدى جورباتشوف اهتماماً خاصاً **بأوروبـــا الغربيـــة** علـــى خـــلاف القائدين السوفيتيين الســـابقين (خروشـــوف وبريجينيـــف) اللذيْـــن نظـــرا إلـــى العلاقات مع أوروبا الغربيـــة علـــى أنـــها جـــزء مـــن العلاقـــة مـــع الولايـــات المتحدة، وأن أوروبا الغربية أداة فـــى يـــد الولايـــات المتحـــدة تســـتخدمها فـــى تحقيق مصالحها واستراتيجيتها العالميـــة. فدعـــا جورباتشـــوف إلـــى إقامـــة مـــا أسماه "البيـــت الأوروبـــى المشـــترك" "Common European Home"، وهـــو التعبـــير الذى أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة وذلـــك فـــى خطابـــه أمـــام مجلـــس العموم البريطانى أثناء زيارته لبريطانيا فـــى ديســـمبر ١٩٨٤[٣٤]، وقصـــد بـــه درجة من التوحد والاندماج والتعـــاون بيـــن شـــرق أوروبـــا وغربـــها وتجـــاوز اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليـــها. ولا يعنـــى هـــذا اســـتبعاد الولايات المتحدة التـــى اعتبرهـــا جورباتشـــوف جـــزءاً طبيعيـــاً مـــن الـــهيكل السياسى الأوروبـــى[٣٥].

وقد رأى جورباتشوف أن قضية نـــزع الســـلاح هـــى حجـــر الزاويـــة فـــى بناء البيت الأوروبى المشـــترك، ومـــن ثـــم كـــان توقيـــع معـــاهدتى INF و CFE على نحو ما سبق بيانه. كمـــا رأى جورباتشـــوف أن التعـــاون الأوروبـــى هـــو الأساس المادى لبناء البيت الأوروبى المشترك[٣٦]. وأكـــد علـــى أهميـــة وجـــود سياسة أوروبية مستقلة لدول أوروبا الغربية واعتـــبر تـــأثر السياســـة الأوروبيـــة بالولايات المتحـــدة والغـــزو الثقـــافى الأمريكـــى لأوروبـــا الغربيـــة مـــن أهـــم العقبات التى تواجه بناء البيت الأوروبـــى المشـــترك[٣٧].

فى هذا الإطـــار، كـــان الاتجـــاه نحـــو تعزيـــز التعـــاون الاقتصـــادى مـــع الجماعة الأوروبيـــة ودمـــج الاتحـــاد الســـوفييتى فـــى المؤسســـات الاقتصاديـــة الغربية. ففى يونيو ١٩٨٨ أقيمـــت علاقـــات رســـمية بيـــن مجلـــس المســـاعدة الاقتصادية المتبادلـــة CMEA (الجـــهاز الاقتصـــادى لحلـــف وارســـو) والجماعـــة الأوروبية EC[٣٨]. كما وقع الاتحاد الســـوفييتى معـــاهدة للتجـــارة والتعـــاون مـــع

الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٩. وفى عام ١٩٩٠ أصبح الاتحاد السوفييتى عضواً مؤسساً للبنك الأوروبى للتنمية والتعمير. وحصل الاتحاد السوفييتى على وضع "الضيف" فى المجلس الأوروبى، وكان أحد الدول الموقعة على ميثاق باريس عام ١٩٩٠ الذى تضمن الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق الحرة[٣٩].

ثالثها، يتعلق بموقف جورباتشوف تجاه **وحدة الألمانيتين**. فرغم إيمانه بالبيت الأوروبى المشترك الذى تعتبر الوحدة الألمانية خطوة أساسية لتحقيقه فإنه رأى، فى بادئ الأمر، أن محاولة إحياء الوحدة الألمانية هى مسألة بعيدة عن السياسة الواقعية، وأن "أوهام" العودة إلى حدود ألمانيا عام ١٩٣٧ من شأنها أن تقوض الثقة فى ألمانيا لدى جيرانها والبلدان الأخرى، وأن هذا الوضع تشكل تاريخياً ويجب أن يترك للتاريخ. كما أكد على أن الاتحاد السوفييتى معنى بتوفير الأمن لألمانيا الاتحادية لأنه بدون تمتعها بالاستقرار لن يكون هناك استقرار فى أوروبا كلها[٤٠].

وقد ظل جورباتشوف يعارض الوحدة الألمانية حتى يناير ١٩٩٠ حين أعلن تأييده الرسمى لها. وقد جاء ذلك نتيجة مجموعة من العوامل. فمن ناحية، أدى سقوط حائط برلين فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ وبدء هجرة واسعة من شرق ألمانيا إلى غربها إلى أن أصبحت قدرة النظام فى ألمانيا الشرقية على الاستمرار محل شك. هذا إلى جانب الرغبة فى دفع العلاقات مع ألمانيا الغربية نحو مزيد من التقارب لجذب المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الألمانية. ورغم موافقة جورباتشوف على الوحدة الألمانية فإنه ظل يعارض عضوية ألمانيا الموحدة فى حلف شمال الأطلنطى حتى يوليو ١٩٩٠ حين صرح خلال زيارة المستشار الألمانى هيلموت كول لموسكو بأن "ألمانيا الموحدة لها الحرية فى اختيار حلفائها"[٤١]. وقد تم تقنين الموافقة السوفييتية فى مجموعة من الاتفاقات. ففى سبتمبر ١٩٩٠ تم الاتفاق على سحب كل القوات السوفييتية من ألمانيا الشرقية بحلول عام

١٩٩٤ فى مقابل ١٢ بليون مارك ألمانى مساعدة من ألمانيا للاتحاد السوفييتى، كما تم توقيع اتفاقية الوحدة الألمانية بين الألمانيتين والحلفاء الأربعة فى الحرب العالمية الثانية فيما عرف بمعاهدة (٢+٤)[٤٢].

رابعها، يتعلق بالسياسة السوفييتية تجاه **أوروبا الشرقية**. فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن السوفييتى، ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتى (رومانيا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبلغاريا، وبولندا) بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفييتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وقد حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة بريجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أية دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديداً. فقد أكد بريجينيف عقب التدخل السوفييتى لقمع التمرد فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة [٤٣].

وقد أدرك جورباتشوف تراجع النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية على المستويين الاقتصادى والسياسى وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات. أولها، أنه منذ أوائل السبعينيات قام العديد من دول أوروبا الشرقية بالانفتاح على الغرب وتبنى برامج تحديث وتطوير اقتصادى بمساعدة رأس المال والتكنولوجيا الغربية، خاصة ألمانيا الغربية التى أصبحت الشريك التجارى الثانى لكثير من دول أوروبا الشرقية. وثانيها، أن الفتور كان ينتاب العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية خاصة رومانيا التى عملت منذ الستينيات على اتباع سياسات أكثر استقلالية والإبقاء على الحد الأدنى فى علاقاتها مع حلف وارسو والاتحاد السوفييتى. وثالثها، ازدياد حدة المعارضة للنظم الشيوعية وتصاعد عدم

الاستقرار السياسى خاصة فى بولندا[٤٤]، فى وقت لم يعد بمقدور الاتحاد السوفييتى اللجوء إلى التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية وفرض الاستقرار، لما يمثله ذلك من تناقض مع التوجه العام لسياسة جورباتشوف الخارجية.

وقد أدرك جورباتشوف هذه الأزمة بأبعادها المختلفة ورأى ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية تجاه دول أوروبا الشرقية على النحو الذى يؤدى إلى استعادة النفوذ السوفييتى فى المنطقة وتخفيف العبء الاقتصادى الذى تمثله هذه الدول على الاقتصاد السوفييتى. وقد تمثلت أهم ملامح التغير فى السياسة السوفييتية تجاه المنطقة فى الآتى:

• محاولة تفعيل هياكل وآليات التعاون مع دول أوروبا الشرقية (حلف وارسو، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA)، وتشجيع الإصلاح الاقتصادى فى دول أوروبا الشرقية. فقد دعا جورباتشوف دول المنطقة إلى تبنى البرنامج السوفييتى فى الإصلاح الاقتصادى. وخلال عامى ١٩٨٧ - ١٩٨٨ أبدى جورباتشوف ترحيبه بالإصلاحات التى قامت بها بولندا والمجر بل إنه حث القادة المحافظين فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا ورومانيا على القيام بإصلاحات مماثلة[٤٥].

• أبدى جورباتشوف تفهمه لضرورة وضع قواعد جديدة للمشاركة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى بلدان شرق أوروبا، إلا أن التغير الأساسى جاء فى تصريح جورباتشوف بأن كل الدول (الاشتراكية) لها حرية الاختيار. وهو ما اعتبر خروجاً على عقيدة بريجينيف القائمة على السيادة المحدودة Limited Sovereignty لهذه الدول والتى بمقتضاها تم تبرير تدخل القوات السوفييتية فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨[٤٦]. كما أعلن فى مارس ١٩٨٩ عزمه عدم التدخل لوقف الإصلاحات السياسية الجارية فى أوروبا الشرقية وهو ما يعنى التخلى عن عقيدة بريجينيف التى تؤكد على حق موسكو فى التدخل لحماية الأنظمة

الشيوعية فى أوروبا الشرقية. بل أنه - ولأول مرة - فى تاريخ العلاقات السوفييتية مع دول شرق أوروبا قبلت موسكو وصول حكومة غير شيوعية إلى السلطة عبر انتخابات تنافسية فى بولندا فى أغسطس ١٩٨٩[٤٧]. وقد كان هذا بداية التغير الجذرى فى السياسة السوفييتية تجاه دول شرق أوروبا. فبعد أن كان الحفاظ على الحكومات الشيوعية فى المنطقة هو محور هذه السياسة أصبحت موسكو أكثر تسامحاً وتقبلا لاستبعاد الشيوعيين عن السلطة. ويرجع ذلك إلى ما قد يترتب على التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية من تدهور فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب. هذا إلى جانب تراجع شعبية النظم الشيوعية على نحو أصبح معه من الصعوبة بمكان إبقاء هذه النظم أو إعادتها للسلطة.

وقد أدى عدم تدخل موسكو لمساندة الحكومات الشيوعية إلى تمادى دول أوروبا الشرقية فى التخلص من الهيمنة السوفييتية. ففى يونيو ١٩٩١ قرر أعضاء مجلس المساعدة المتبادلة CMEA إنهاء المنظمة. كما أعلنوا انسحابهم من حلف وارسو الذى تم حله رسمياً فى يوليو ١٩٩١، وطالبت المجر وتشيكوسلوفاكيا بالانسحاب الكامل للقوات السوفييتية من أراضيها والتأكيد على استقلال قواتها المسلحة[٤٨]. وهكذا، فإن سياسة جورباتشوف تجاه دول أوروبا الشرقية لم تؤد إلى تفعيل الهياكل التنظيمية القائمة بين هذه الدول وموسكو وتجاوز دولها لأزماتها الاقتصادية والسياسية، كما كان يأمل جورباتشوف، وإنما أدت إلى الانسلاخ التام لهذه الدول عن دائرة النفوذ السوفييتى وتحللها من كافة الروابط والهياكل القائمة بينها وبين موسكو، واندفاعها تجاه الغرب.

جـ) فشل البرنامج الإصلاحى لجورباتشوف:

أدت الإصلاحات التى قام بها جورباتشوف على الصعيدين الداخلى والخارجى إلى مجموعة من الآثار السلبية التى أدت فى النهاية إلى انهيار

الاتحاد السوفييتى. فمن ناحية تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وتصاعدت الحركات القومية وازدادت حدة، كما تصاعدت المطالب الديمقراطية، وفقد الحزب الشيوعى سلطته وهيمنته على الحياة السياسية.

فقد فشلت سياسة "بيروسترويكا" فى إصلاح الاقتصاد السوفييتى والوفاء باحتياجات المواطنين، واستمر النقص فى السلع والمنتجات الأساسية بل إن بعض السلع اختفت تماماً من موسكو ولينينجراد فى أواخر عام ١٩٨٩، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار السلع المتاحة على نحو ملحوظ. وبدأ النمو الاقتصادى فى التباطؤ من جديد ولم يعد يحقق فى عام ١٩٨٩ حتى المستوى الذى كان عليه فى السبعينيات. كما استمر تردى مستوى المنتجات السوفييتية وعدم قدرتها على المنافسة العالمية، و شعر المواطنون أنهم فى وضع أسوأ من ذى قبل[٤٩].

تزامن هذا مع تصاعد الحركات القومية ورغبة القيادات الإقليمية فى الانفصال عن السلطة المركزية فى موسكو. وكان هذا أوضح ما يكون فى جمهوريات البلطيق الثلاث خاصة ليتوانيا التى تكونت فيها جبهة شعبية قومية تطالب بالاستقلال فى أواخر عام ١٩٨٨. وسرعان ما تكونت حركات مشابهة فى لاتفيا، وإيستونيا وكذلك فى جورجيا، ومولدوفيا. وفى منتصف عام ١٩٨٩ طالبت دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، ولاتفيا، وإيستونيا) بالاستقلال الاقتصادى الكامل عن موسكو تمهيداً للانفصال عن الاتحاد السوفييتى. كما بدأت أوكرانيا ثانى أكبر الجمهوريات السوفييتية – بعد روسيا – فى المطالبة بدرجة أكبر من الاستقلال استناداً إلى تاريخها المستقل قبل عام ١٦٤٩. وقد انعكس ذلك بوضوح فى تقرير جورباتشوف إلى اللجنة المركزية حول سياسة الحزب تجاه مشكلة القوميات فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٨٩.[٥٠] ورغم التوصيات التى تبنتها اللجنة المركزية فى ختام اجتماعها المشار إليه فى سبتمبر ١٩٨٩ والتى أكدت على سيادة الجمهوريات المكونة للاتحاد وحقها فى إدارة شئونها الداخلية، ورفض أى تمييز ضد جماعة معينة لاعتبارات قومية أو دينية أو لغوية، وطرح إمكانية مراجعة

المعاهدة الاتحادية وتوقيع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢، فقد واصلت الحركة القومية تصاعدها. ففى ديسمبر ١٩٨٩ أعلن الحزب الشيوعى فى ليتوانيا استقلاله عن الرئاسة المركزية للحزب فى موسكو، أعقب ذلك إعلان ليتوانيا استقلالها عن الاتحاد السوفييتى فى الحادى عشر من مارس ١٩٩٠، تلتها جورجيا فى التاسع من أبريل ١٩٩١[٥١].

يضاف إلى هذا فقدان الحزب الشيوعى هيمنته على النشاط السياسى حيث بدأ ظهور أحزاب وقوى معارضة - وإن كان بشكل غير رسمى - منذ عام ١٩٨٨. ومن ذلك ظهور أول حزب معارض منذ العشرينيات وهو الاتحاد الديمقراطى الذى تأسس فى التاسع من مايو ١٩٨٨، وطالبت القوى الديمقراطية المعادية للشيوعية بإتاحة التعددية السياسية وتعديل المادة رقم (٦) من الدستور السوفييتى والتى تنص على أن "الحزب الشيوعى هو القوة القائدة للمجتمع السوفييتى ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة"[٥٢].

على صعيد آخر، أدت سياسة جورباتشوف الخارجية إلى مزيد من التراجع للدور العالمى للاتحاد السوفييتى، وذلك بانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وتراجع النفوذ السوفييتى فى المنطقة، وانصياع الاتحاد السوفييتى للموقف الأمريكى فى العديد من القضايا، على النحو الذى سبق ذكره تفصيلاً.

وهكذا، لم يكن الخطأ فى الطرح الأولىّ الذى قدمه جورباتشوف للإصلاح الداخلى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية وإنما فى أسلوب إدارته للتغيير. فقد تزامن الإصلاح الاقتصادى مع الإصلاح السياسى والسماح بدرجات متزايدة من الحريات، مما أدى إلى تحرير القوى القومية والسياسية المختلفة من عقالها فى وقت تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية والمعيشية على نحو خطير، وضعفت فيه السلطة المركزية، فى ظل الصراع على السلطة، مما دفع الجمهوريات المختلفة المكونة للاتحاد إلى

التساؤل عن جدوى الاستمرار فيه، وإعلان استقلالها خاصة عقب انقلاب أغسطس ١٩٩١.

٢- الصراع على السلطة وانقلاب أغسطس ١٩٩١:

لم تكن هناك خلافات تذكر حول الطرح الأولى لإصلاحات جورباتشوف الداخلية أو الخارجية خلال العامين الأوليين من توليه السلطة، إلا أن فشل الإصلاحات الاقتصادية فى تحقيق الأهداف المرجوة وتفاقم الأزمة الداخلية من ناحية، وبدء ظهور الآثار السلبية لسياسته الخارجية من ناحية أخرى، أدت إلى بدء الانتقادات والمعارضة لجورباتشوف.

ومن الجدير بالملاحظة أن المعارضة نبعت من داخل النخبة الحاكمة بل ومن داخل التيار الإصلاحي. فقد كان بوريس يلتسين، عضو المكتب السياسى والسكرتير الأول للحزب فى موسكو، هو أول مسئول حزبى يقوم بإدانة الامتيازات التى يتمتع بها أعضاء الحزب وذلك فى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى فى فبراير/مارس ١٩٨٦ حيث طالب بالعدالة الاجتماعية، ورأى أن الحد من هذه الامتيازات هو جزء، أو يجب أن يكون جزءاً، من "بيرويسترويكا".

وسرعان ما تبلورت هذه الإرهاصات المعارضة فى صورة اتجاهين أساسيين:

أولهما، الاتجاه الديمقراطى بزعامة يلتسين، ورأى أنصار هذا الاتجاه أن إصلاحات جورباتشوف تسير ببطء وأنها غير كافية، أى أنه يجب الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق وتوجيه مزيد من الموارد لإنتاج السلع الاستهلاكية وتقويض دعائم النظام القديم وإرساء النظام الديمقراطى بإتاحة التعددية الحزبية والتخلص من هيمنة الحزب الشيوعى على الحياة السياسية.

أما ثانيهما، فهو الاتجاه المحافظ وتزعمه يجور ليجاتشيف عضو المكتب السياسى وسكرتير اللجنة المركزية المسئول عن شئون الأيديولوجية، وهو الرجل الثانى فى الكرملين والسكرتير الثانى للحزب

بعد جورباتشوف. ويقبل أنصار هذا الاتجاه، ومن بينهم فيكتور تشيبريكوف رئيس الـ KGB وبعض قيادات الجيش مثل وزير الدفاع ديمترى يازوف والمارشال سيرجى أخروميف، ببعض التغييرات إلا أن هذا لا يعنى التخلى عن الماضى السوفييتى. ومن ثم فقد أكد هؤلاء على ضرورة التمسك بالماركسية اللينينية، وبالمركزية فى إدارة الاقتصاد ورفضوا إصلاحات جورباتشوف القائمة على الأخذ ببعض آليات السوق والسماح ببعض الحريات الاجتماعية، وأكدوا على الهوية الروسية، ورفضوا الاعتماد على التكنولوجيا الغربية وكذلك الثقافة الغربية باعتبارها تمثل تهديداً للهوية القومية[٥٣]. كما طالبوا بقمع الحركات القومية "وإلا صار تفكك الاتحاد السوفييتى أمراً حتمياً". كذلك، رفض أنصار هذا الاتجاه التحول إلى التعددية السياسية للسبب ذاته حيث رأى ليجاتشيف أن "التحول إلى التعددية الحزبية فى دولة فيدرالية كالاتحاد السوفييتى.. يعنى تفكك النظام السوفييتى. وأن الحزب الشيوعى هو القوة السياسية الحقيقية الوحيدة التى توحد كل شعوب البلاد داخل اتحاد واحد للجمهوريات"[٥٤]. وقد كان هذا الاتجاه يلقى تأييد قطاع يعتد به من النخبة السياسية وكذلك من المثقفين والكتاب.[٥٥]

وفى البداية كان كلا الاتجاهين، الديمقراطى والمحافظ، يؤيدان جورباتشوف ويوجهان الانتقادات أحدهما للآخر. فعلى سبيل المثال، صرح ليجاتشيف فى يونيو ١٩٨٨ بأنه لا توجد أى تحزبات أو انشقاقات داخل النخبة الحاكمة وعبر عن تأييده للإصلاح والتغيير قائلاً "إن كل أعضاء النخبة ... ملتزمين بشدة بالبيروسترويكا"[٥٦]. وفى مؤتمر الحزب الشيوعى التاسع والعشرين فى ٢٨ يونيو - ١ يوليو ١٩٨٨ أنكر ليجاتشيف أنه عدو للإصلاح، وأكد أن "سياسة بيروسترويكا أصبحت سبب حياته"[٥٧]. وقد كان ذلك رداً على الانتقادات التى وجهها له يلتسين فى الاجتماع نفسه حيث اتهمه بإعاقة برنامج جورباتشوف الإصلاحي وطالب باستبعاده[٥٨].

إلا أن الانتقادات المتبادلة بين الاتجاهين ما لبثت أن ركزت على جورباتشوف وسياساته الإصلاحية خاصة منذ عام ١٩٨٩ حين وضح فشل هذه السياسات. فقد اعتبر المحافظون جورباتشوف مسئولاً بسياسته عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الحركات القومية. كما اعتبروه مسئولاً عن فقدان أوروبا الشرقية وكل ما حارب الاتحاد السوفييتى من أجله فى الحرب العالمية الثانية. كذلك، عارض المحافظون داخل مجلس السوفييت الأعلى موقف جورباتشوف إزاء الوحدة الألمانية وعضوية ألمانيا الموحدة فى حلف الأطلنطى، وعبر كثير من أعضاء اللجنة المركزية فى اجتماعها فى يوليو ١٩٩٠ عن قلقهم إزاء التنازلات التى قدمها جورباتشوف فى المسألة الألمانية[٥٩]. كما وجهت الانتقادات لإصلاحات جورباتشوف باعتبارها تتماشى مع المصالح والرغبات الغربية والأمريكية خاصة، واعتبروا التأييد السوفييتى للموقف الأمريكى فى أزمة الخليج وحربها (١٩٩٠ - ١٩٩١) مثالاً للتبعية الجديدة للولايات المتحدة[٦٠]، واستشهد المنتقدون بقول لينين "فكر جيداً فى أى وقت يثنى عليك عدوك الطبقى"[٦١].

من ناحية أخرى، وجهت انتقادات حادة لسياسات جورباتشوف تجاه نزع السلاح والحد من التسلح وذلك من جانب الاتجاه المحافظ ومن داخل المؤسسة العسكرية. ففى اجتماع اللجنة المركزية فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٨٩ هاجم المحافظون سياسات جورباتشوف التى تضعف القدرة العسكرية للاتحاد السوفييتى[٦٢]. كما كانت هناك معارضة من جانب المؤسسة العسكرية للمبادرات التى أعلنها جورباتشوف من جانب واحد لتخفيض القوات السوفييتية. فقد أعرب الجنرال ترتياك رئيس القوات الجوية الدفاعية عن رفضه لذلك فى فبراير ١٩٨٨، وانتقد سياسة خروشوف المماثلة فى أواخر الخمسينيات ووصفها بأنها "تجربة مؤسفة ... وخطوة متهورة نسفت قدراتنا العسكرية"[٦٣]. كذلك انتقد البعض سياسة

جورباتشوف القائمة على الدفاع، على أساس أنه من الناحية العملية لا يمكن الدفاع دون امتلاك إمكانية الهجوم. وهو ما صرح به الجنرال ترتياك عندما قال "من المستحيل رد هجوم بدون عمليات هجومية مضادة"(٦٤).

وقد وصلت حدة هذه الانتقادات إلى المطالبة باستبعاد جورباتشوف من السلطة. ففى السابع عشر من ديسمبر ١٩٩٠ قام المحافظون فى مؤتمر نواب الشعب بطرح سحب الثقة من جورباتشوف، إلا أن الاقتراح رفض بأغلبية ١٢٨٨ صوتاً مقابل موافقة ٤٢٦ عضواً وامتناع ١٨٣ عضواً عن التصويت(٦٥). وفى التاسع عشر من فبراير ١٩٩١ وجه يلتسين انتقادات حادة لجورباتشوف وذلك فى مقابلة على الهواء مباشرة فى التليفزيون السوفييتى، وطالبه بإجراء استفتاء على الثقة فى جورباتشوف وسياساته حيث إنه "أعطى وعوداً كثيرة لم يكن يعرف كيف ينفذها ويفى بها، وهو يميل إلى السلطة الشخصية المطلقة ويقود البلاد إلى الدكتاتورية تحت اسم الحكم الرئاسى"، وطالبه بالاستقالة(٦٦).

وفى اجتماع اللجنة المركزية فى أبريل ١٩٩١ انهالت الانتقادات الحادة على جورباتشوف طيلة ساعتين بسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية وعدم وجود نتائج ملموسة لـ"بيروسترويكا"، مما دفعه إلى عرض استقالته حيث قال "إن ٧٠% من المتحدثين انتقدونى... أنا أعرض استقالتى". إلا أنه تم رفض الاستقالة بأغلبية ٣٢٢ صوتاً مقابل ١٣ وغياب ١٤ عضواً(٦٧).

من ناحية أخرى، ورغم استعانة جورباتشوف بذوى الاتجاهات والميول الإصلاحية عقب توليه السلطة، فإنه مع بروز الاتجاه الديمقراطى وانشقاق أعضائه على جورباتشوف واتساع التأييد الشعبى له اتجه جورباتشوف فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى محاولة تحجيم هذا الاتجاه داخل النخبة والاستعانة بذوى الاتجاه المحافظ. فقد اختار جورباتشوف جينادى

ياييف ذا الاتجاه المحافظ نائباً له كرئيس للاتحاد السوفييتى[٦٨]. كما قام جورباتشوف باستبعاد عدد من الوزراء من ذوى الاتجاهات الإصلاحية بسبب هجوم المحافظين عليهم ومن بينهم وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه ووزير الداخلية فاديم باكتين ، وقام بتعيين اثنين من المحافظين المتشددين وهما: ألكسندر بسميرتنيخ وزيراً للخارجية، وبوريس بيجو وزيراً للداخلية[٦٩].

إلا أن هذا لم يكن كافياً لإرضاء المحافظين، خاصة بعد الأخذ بالتعددية الحزبية فى مارس ١٩٩٠ وإنهاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى، واجتماع جورباتشوف مع قادة تسع من الجمهوريات السوفييتية فى ٢٣ أبريل ١٩٩١ من أجل التعاون لحل مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية ومراجعة المعاهدة الاتحادية المنشئة للاتحاد السوفييتى، بحيث تتضمن النص على حق الجمهوريات فى الامتناع عن التوقيع على المعاهدة وكذلك حقها فى الانسحاب من الاتحاد متى أرادت، وهو ما يعنى الإقرار بسيادة الجمهوريات وما قد ينجم عن ذلك من انهيار الهياكل السلطوية المركزية وتفكك الاتحاد السوفييتى[٧٠]. وكان سعى المحافظين للحيلولة دون إتمام التوقيع على المعاهدة الاتحادية الجديدة فى أغسطس ١٩٩١ هو الدافع الأساسى وراء قيامهم بالمحاولة الانقلابية ضد جورباتشوف فى التاسع عشر من أغسطس ١٩٩١، وذلك لحسم الصراع السياسى وإنقاذ الاتحاد السوفييتى من التفكك والانهيار[٧١].

وقد كانت هذه المحاولة الانقلابية هزيمة سياسية لجورباتشوف، فقادة الانقلاب هم القيادات الأساسية داخل النخبة الحاكمة ومنهم: جينادى ياناييف نائب الرئيس (جورباتشوف)، وفالنتين بلوف رئيس الوزراء، وليكيانوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى، وديمترى يزوف وزير الدفاع، وبوريس بيجو وزير الداخلية، وفلاديمير كريكوف رئيس المخابرات.

من ناحية أخرى، نجح الديمقراطيون بزعامة يلتسين فى مواجهة الانقلاب

وإحباطه وتعبئة الجماهير للتصدى للقوات التى أرسلها قادته لموسكو فى حين كان جورباتشوف فى القرم حيث حددت إقامته، مما أدى إلى تزايد نفوذ يلتسين وأنصار الاتجاه الديمقراطى وتراجع الاتجاه المحافظ خاصة بعد أن قام جورباتشوف فى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٩١ بعزل كل المتورطين فى الانقلاب وتصفية الاتجاه المحافظ والاستعانة بعناصر ديمقراطية جديدة، بل وقام فى الرابع والعشرين من أغسطس بالاستقالة من منصبه كسكرتير عام للحزب الشيوعى. إلا أن عدم قدرة جورباتشوف على قيادة التصدى للمحاولة الانقلابية أضعف من مكانته وقدرته على السيطرة على مقاليد الأمور حيث تضاءلت سلطة جورباتشوف الرئاسية فى حين ازدادت سلطة يلتسين[٧٢] وغيره من رؤساء الجمهوريات.

لقد عكس الانقلاب مدى ضعف الحكومة المركزية، كما أدى فشله إلى اهتزاز صورة المؤسسة العسكرية فى أذهان قادة الجمهوريات المختلفة ومن ثم ضعف الرادع الأساسى الذى كان يحول دون قيامهم بإعلان الاستقلال عن موسكو. يؤكد ذلك إسراع الجمهوريات الواحدة تلو الأخرى بإعلان استقلالها عقب فشل الانقلاب. يضاف إلى هذا عدم رغبة قادة الجمهوريات الكبرى التى تعتبر حجر الزاوية فى الاتحاد، أى روسيا وأوكرانيا، فى الاستمرار فى الاتحاد، وذلك فى ظل رغبة يلتسين فى الانفراد بالسلطة والإطاحة بجورباتشوف، وكذلك عقب إعلان أوكرانيا استقلالها فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٩١، إذ لم يكن من المتصور استمرار الاتحاد السوفييتى بدون أكبر جمهورياته. مثل هذه التطورات أدت فى النهاية إلى تفكك الاتحاد السوفييتى حيث أعلنت الجمهوريات السوفييتية استقلالها تباعاً[٧٣]، وفى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ استقال جورباتشوف من منصبه كرئيس للاتحاد السوفييتى وأعلن حل الاتحاد السوفييتى رسمياً[٧٤].

ثانياً: تداعيات ونتائج انهيار الاتحاد السوفييتى

أدى انهيار الاتحاد السوفييتى إلى نهاية عصر الاستقطاب، وبروز روسيا كوريث للاتحاد السوفييتى.

١- نهاية عصر الاستقطاب:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتى إلى نهاية عصر الاستقطاب وتغير هيكل النظام الدولى. فقد قام النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتى على القطبية الثنائية ووجود قوتين عظميين، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، يتركز فيهما النفوذ الدولى، وانقسمت معظم دول العالم ما بين الكتلتين، الشرقية والغربية. كما سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية حيث ساد التوتر والصراع العلاقة بين القطبين وذلك فى ظل سعى كل منهما إلى التغلب على الآخر من خلال زيادة قدراته وإمكاناته وتدعيم نظام تحالفاته وجذب اكبر عدد من الدول للتحالف معه والانضمام إليه.

وعند وصول جورباتشوف إلى السلطة أدرك أن المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، وكان ذلك أحد العوامل الأساسية التى دفعته إلى الإصلاح بهدف استعادة المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى. إلا أنه على العكس مما أراد، أدت إصلاحات جورباتشوف إلى مزيد من التراجع للدور العالمى لبلاده وذلك بانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية وتراجع النفوذ السوفييتى فى هذه المنطقة الحيوية، والانصياع للموقف الأمريكي فى عدد من القضايا الدولية ومنها أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، وهو ما انعكس على هيكل النظام الدولى الذى شهد تحولاً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية. وقد بدأ هذا التغير قبل تفكك الاتحاد السوفييتى وتأكد بانهياره.

٢- بروز روسيا كوريث للاتحاد السوفييتى وقيام كومنولث الدول المستقلة:

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى برزت روسيا كوريث له. فروسيا هى أكبر وأغنى الجمهوريات السوفييتية حيث تستأثر بـ ٧٦,٥% من مساحة الاتحاد السوفييتى لتصبح بذلك أكبر دول العالم من حيث المساحة، وبها ٥١% من عدد سكان الاتحاد السوفييتى، كما أنها تسهم بـ ٥٨,٧% من إجمالى الناتج القومى الإجمالى السوفييتى، و٦٦,٤% من الناتج الصناعى، و٦٢% من الكهرباء، وبها أيضا ٩٠% من البترول السوفييتى، و٨٠% من الغاز الطبيعى، و٧٠% من القوى العاملة المدربة[٧٥]. يضاف إلى هذا أن روسيا بها معظم مكونات الترسانة النووية السوفييتية، وتتركز بها ٨٠% من الصناعة العسكرية السوفييتية، كما أنها أكبر قوة تقليدية فى أوروبا وآسيا ومن ثم فهى قوة كبرى بالمعيار العسكرى. وقد ورثت روسيا ممتلكات الاتحاد السوفييتى فى الخارج بما فى ذلك مقار السفارات والقنصليات، وحلت محل الاتحاد السوفييتى فى عضوية المنظمات الدولية المختلفة، ومنها العضوية الدائمة فى مجلس الأمن.

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى رأت القيادة الروسية ضرورة إنشاء تجمع يضم الدول السلافية الثلاث: روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ويتجه غرباً ليضم دول شرق أوروبا ووسطها. وبالفعل اجتمع قادة الدول الثلاث وأعلنوا قيام "كومنولث الدول المستقلة" فى الثامن من ديسمبر ١٩٩١ وجعلوا من مينسك عاصمة روسيا البيضاء المقر الرئيسى له. إلا أن الكومنولث لم يتجه غرباً وإنما اتجه شرقاً واتسع ليضم جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فيما عدا دول البلطيق الثلاث وذلك لعدة أسباب: أولها، إصرار دول آسيا الوسطى على الانضمام إليه وشجبها الدول الثلاث لانفرادها بهذه المبادرة. وثانيها، مخاوف أوكرانيا من قيام هياكل قوية للكومنولث تسيطر عليها روسيا ومن ثم لم يكن لديها الرغبة فى قيام

كومنولث سلافى قوى. وثالثها، عدم رغبة الغرب فى إقامة كومنولث سلافى يمثل إحياء للوحدة السلافية مما يهدد مصالح الغرب فى منطقة البلقان. وأخيراً، فإن أياً من دول شرق أوروبا ووسطها لم تبد رغبتها فى الانضمام إلى الكومنولث حيث اتجهت هذه الدول نحو الغرب وتطلعت إلى الانضمام لمؤسساته المختلفة.

ومن ثم عقد الاجتماع التأسيسى للكومنولث فى ألما آتا عاصمة كازاخستان فى الحادى والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ وحضره إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق. وفى ديسمبر ١٩٩٣ انضمت جورجيا إلى الكومنولث وذلك بعد إعلان الرئيس الجورجى إدوارد شيفرنادزه، فى أكتوبر ١٩٩٣، رغبة بلاده فى الانضمام إلى الكومنولث(٧٦)، ليصل عدد أعضائه إلى اثنتى عشرة دولة.

وقد كان الهدف الأساسى من إقامة الكومنولث هو أن يكون بمثابة هيكل انتقالى وآلية لتنظيم عملية تفكك الهياكل الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفييتى والحد من الآثار السلبية التى قد تترتب على ذلك، وتجنب الانهيار الكامل فى البنية الأساسية والاقتصادية، هذا إلى جانب توفير أساس قانونى للوجود الروسى -خاصة العسكرى- فى هذه الدول.

ثالثاً: روسيا فى عهد يلتسين:

ورثت روسيا العديد من مقومات الاتحاد السوفييتى كما ورثت أيضاً العديد من أزماته ومشاكله. فمن ناحية، عانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى أزمة اقتصادية حادة. فلقد أدى برنامج يلتسين للإصلاح الاقتصادى الذى عرف بـ"العلاج بالصدمة" والذى قام على التحول إلى الرأسمالية (خصخصة مشروعات الدولة وتحرير الأسعار)، إلى انهيار سعر الصرف وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم وانتشار الفقر والبطالة. وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها فى أغسطس

١٩٩٨ حيث انخفض سعر الروبل بنسبة ٥٠% إزاء الدولار فى خلال أسبوعين، مما أدى إلى هزة عميقة فى سوق الأوراق المالية، وتدافع المواطنون لسحب أرصدتهم المودعة فى البنوك بالدولار، مما اضطرها إلى التوقف عن الصرف، وحمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المقرضة لروسيا خسائر كبيرة قدرت بحوالى ٣٣ بليون دولار. وأعلنت الحكومة الروسية توقفها عن سداد أقساط القروض المستحقة عليها لمدة ثلاثة شهور.

وإلى جانب الأزمة الاقتصادية، عانت روسيا من عدم استقرار سياسى تمثلت أهم أبعاده فى الصراع بين الرئيس والبرلمان من ناحية، والتغييرات المتتابعة لشخص رئيس الوزراء من ناحية أخرى. فقد تصاعدت انتقادات البرلمان لبرنامج يلتسين الإصلاحى وسياسته الاقتصادية مع بدء ظهور آثارها السلبية، على النحو السابق بيانه، كما اعتبر البرلمان أن سياسته الخارجية مذلة ومخزية وتنطوى على درجة كبيرة من الانصياع للغرب والتضحية بمصالح روسيا الحيوية وعلاقاتها بحلفائها التقليديين مثل العراقيين والصرب. وقد وصل الأمر إلى محاولة البرلمان إقصاء يلتسين عن السلطة فى مارس ١٩٩٣، مما دفعه إلى إصدار مرسوم فى سبتمبر ١٩٩٣ يقضى بحل البرلمان، بل واستخدام القوة ضد النواب المعتصمين بمبنى البرلمان احتجاجاً على مرسومه هذا فى أكتوبر ١٩٩٣. ورغم نجاح يلتسين فى القضاء على معارضيه، وإصداره دستوراً جديداً خول له سلطات واسعة وصفها البعض بأنها تفوق السلطات التى كان يتمتع بها قيصر روسيا، إلا أن هذا لم يحسم الصراع بين الرئيس والبرلمان. فلم يكن الدوما (المجلس الأدنى فى البرلمان) المنتخب فى عام ١٩٩٣، ثم فى عام ١٩٩٥ والذى هيمن عليه الشيوعيون والقوميون، أقل حدة فى مواجهة الرئيس.

كذلك، أدت التغييرات المتتالية لشخص رئيس الوزراء خلال عامى

١٩٩٨-١٩٩٩ إلى إشاعة مزيد من عدم الاستقرار فى روسيا. فخلال فترة لا تتجاوز عام ونصف العام تعاقب أربعة أشخاص على رئاسة الحكومة وهم: سيرجى كريينكو (أبريل - سبتمبر ١٩٩٨)، ويفجينى بريماكوف (سبتمبر١٩٩٨ - مايو١٩٩٩)، وسيرجى ستيباشين الذى استمر فى منصبه ثمانين يوماً فقط (مايو - أغسطس ١٩٩٩)، ثم فلاديمير بوتن الذى تولى منصب رئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٩٩.

على صعيد آخر، شهد المجتمع الروسى درجات متزايدة من العنف منذ انهيار الاتحاد السوفييتى، من نماذجه ارتفاع مستوى الجرائم خاصة ضد الأجانب، وتوالى الاغتيالات السياسية وأبرزها أغتيال عمدة مدينة زيكوفسكى شرق موسكو فى يونيو ١٩٩٦، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء الروسى آنذاك فيكتور تشيرنوميردين فى أغسطس ١٩٩٦. هذا إلى جانب سلسلة الانفجارات فى محطات القطار والمترو والحافلات العامة بل وامتدادها إلى المبانى السكنية فى سبتمبر ١٩٩٩.

وأخيراً، تعانى روسيا من أزمة تكامل قومى. فالمعروف أن روسيا دولة فيدرالية تتكون من ٨٩ وحدة، وهى دولة متعددة القوميات والديانات. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتى إلى تصاعد المطالب الانفصالية داخل روسيا. ولعل أبرز هذه المحاولات هى التى قامت بها جمهورية الشيشان، إحدى جمهوريات الاتحاد الروسى المتمتعة بالحكم الذاتى، والتى أعلن زعيمها جوهر دودابيف انفصالها عن الاتحاد السوفييتى قبيل انهياره عام ١٩٩١. وقد قامت القوات الفيدرالية الروسية بالتدخل لقمع الانفصاليين فى أكتوبر ١٩٩٤، إلا أنها فشلت فى تحقيق أهدافها لشدة المقاومة الشيشانية، الأمر الذى دفع يلتسين إلى إصدار مرسوم فى نوفمبر ١٩٩٦ يقضى بالانسحاب الكامل للقوات الروسية من شيشينيا، أعقبه توقيع معاهدة سلام بين الجانبين فى مايو ١٩٩٧، إلا أن المعاهدة لم تتضمن تسوية لجوهر المشكلة وهو استقلال شيشينيا. وكان ذلك أحد العوامل التى دفعت إلى

نشوب الحرب مرة أخرى فى شيشينيا فى سبتمبر ١٩٩٩، وذلك بعد تدخل القوات الفيدرالية الروسية لقمع الانفصاليين فى جمهورية داغستان وتتبعهم لضرب قواعدهم فى جمهورية الشيشان المجاورة لها.

وهكذا، رزحت روسيا فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتى تحت وطأة مجموعة متزامنة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادة أفقدت الثقة فى يلتسين وسياساته. وبدأ معها الحديث عن مرحلة ما بعد يلتسين.

رابعاً: روسيا عشية القرن الحادى والعشرين: ماذا بعد يلتسين؟

تعرضت روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتى إلى سلسلة من التقلبات والتغيرات السياسية التى أوجدت حالة عامة من عدم الاستقرار. فقد أراد يلتسين أن يجعل من نفسه رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه. فأصدر دستور عام ١٩٩٣ الذى منحه سلطات تفوق تلك التى كانت للقيصر، وحرص على الإطاحة بأية شخصية يمكن أن تمثل منافساً له. وقام بعمل تغييرات وزارية متعددة حتى لايبقى أحد فى منصبه لمدة تجعل منه شخصية ذات ثقل سياسى. إلا أن هذه السياسة التى تصور يلتسين أنها تضمن سلطته أدت إلى تدهور شعبيته على نحو ملحوظ وإلى الحديث عن ضرورة البحث عن قيادة روسية واعية ومخلصة تستطيع الخروج بالبلاد من أزماتها الطاحنة التى تعتصرها.

فروسيا تمتلك من المقومات والموارد الطبيعية والبشرية ما يمكنها من تجاوز أزماتها الداخلية واستعادة مكانتها الدولية فى مصاف القوى الكبرى. فهى دولة غنية بثرواتها الطبيعية، وهى دولة مصدرة للطاقة خاصة البترول والغاز والفحم والعديد من المعادن، وهى تمتلك قاعدة علمية وصناعية واسعة إضافة إلى قدراتها النووية، وهو ما يتيح لها قاعدة

عريضة يمكن من خلالها الانطلاق لتجاوز أزماتها. ويتوقف ذلك على القيادة الروسية التى ستخلف يلتسين.

ففى الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩ أعلن يلتسين استقالته وتعيين رئيس الوزراء فلاديمير بوتين قائماً بأعمال رئيس الجمهورية وسلمه الحقيبة النووية رمز السلطة لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى ٢٦ مارس ٢٠٠٠.

وهناك العديد من الشخصيات التى تطرح نفسها لخلافة يلتسين، لعل أبرزها فلاديمير بوتين رئيس الوزراء منذ أغسطس ١٩٩٩، والقائم بأعمال رئيس الجمهورية. وكان بوتين قد عمل نائباً لمدير الديوان الرئاسى خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى توليه رئاسة جهاز الأمن الفيدرالى عام ١٩٩٨. وقد أعلن عزمه ترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية، كما أعلن يلتسين أنه يريد أن يكون بوتين خليفة له. وتشير استطلاعات الرأى العام إلى تزايد شعبيته منذ نجاح المراحل الأولى للحملة العسكرية على شيشنيا، كما أن توليه مهام الرئاسة سوف يدعم من فرص فوزه فى الانتخابات.

يبرز أيضاً يفجينى بريماكوف الذى يحظى بقبول القوى السياسية فى روسيا على اختلاف توجهاتها. كما يتمتع بقبول زعماء الأقاليم الروسية المختلفة، ولاقت السياسات الداخلية والخارجية التى اتبعها خلال فترة رئاسته للوزراء قبولاً واسعاً، كما أثار عزله من رئاسة الوزراء استنكار كافة القوى السياسية والشعبية فى روسيا. يبرز أيضاً، جينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى، والفائز بأعلى نسبة من الأصوات بعد يلتسين فى الجولتين الأولى (٣٢,١٣% مقابل ٣٤,٨٢% ليلتسين) والثانية (٤٠,٤١% مقابل ٥٣,٧% ليلتسين) فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦. هناك أيضاً يورى لوجكوف عمدة موسكو الذى يتمتع بثقل سياسى ونفوذ واسع فى الأقاليم الروسية. ويبرز فى هذا الإطار أيضاً الجنرال الكسندر ليبيد السكرتير السابق لمجلس الأمن القومى الذى تمكن من توقيع اتفاق السلام

مع الشيشان عام ١٩٩٦، وهو حاكم إقليم كراسنويارسك، أكبر الأقاليم الروسية، كما أنه يتمتع بشعبية واسعة داخل الجيش خاصة فى ظل دفاعه المستمر عن تحسين الأحوال المعيشية للقوات المسلحة ودفع الرواتب المتأخرة لرجالها. وكان ليبيد قد فاز بـ ١٤,٧١% من الأصوات فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية فى يونيو ١٩٩٦ ليحتل المرتبة الثالثة بعد يلتسين وزيوجانوف.

وسوف يتحدد مستقبل روسيا وقدرتها على تجاوز أزماتها بوصول قيادة لديها رؤية واضحة ومحددة لكيفية مواجهة هذه الأزمات، وتحظى بقبول القوى السياسية المختلفة فى روسيا مما يمكنها من حسم الصراع على السلطة وتحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسى من ناحية، وتهدئة النزعات الانفصالية وتحقيق التكامل القومى من ناحية أخرى. وكذلك، جذب تأييد هذه القوى لبرنامج إصلاحى يكون هدفه الأول مواجهة الأزمات التى تعانى منها روسيا والخروج منها بالاعتماد على الإمكانات والموارد الروسية بالأساس.

الهوامش

١- Pc Globe, Inc. Tempe, AZ, USA, 1992

٢- Brown, Archie; Kaser, Michael, and Smith, Gerald S. (eds.), The Cambridge Encyclopedia of Russia and the Former Soviet Union, Cambridge: Cambridge University Press 1994, pp. 348-349, 371.

٣- لمزيد من التفاصيل أنظر: Ibid., pp. 333-336.

٤- شغل لينين منصب رئيس مجلس مفوضى الشعب وهو يماثل منصب رئيس الوزراء، وقد رفض ستالين أن يخلفه فى هذا المنصب واستحدث منصب السكرتير العام.

٥- خلال الفترة من ١٩٥٣-١٩٥٥ تولى جورجى مالينكوف رئيس الوزراء السلطة فى البلاد.

٦- Baradat, Leon P., Soviet Political Society, New Jersey: Prentice Hall, 1989, pp.116-119.

٧- Sakwa, Richard, Russian Politics and Society, London: Routledge, 1993, p. 427.

٨- Hazan, Baruch A., From Brezhnev To Gorbachev: Infighting in the Kremlin, London: Westview Press, 1987, pp. 7-8.

٩- Ibid, p. 19.

١٠- Webber, Mark, The International Politics of Russia and the Successor States, New York: Manchester University Press, 1996, p. 22.

١١- Gorbachev, Mikhail S., Perestroika, New York: Harper & Row Publishers, 1987, pp. 19, 21, 35.

١٢- Ellison, Herbert J., Gorbachev and Reform: An Introduction, in Lerner, Lawrence W. & Treadgold, Donald W., Gorbachev and the Soviet Future, London: Westview Press, 1988, pp. 4 - 5.

١٣- Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 22 - 23.

١٤- Gorbachev, Mikhail, "The Socialist Idea and Revolutionary Perestroika", Pravda, November 26, 1989, pp. 22-23

١٥- Dunlop, John B. & Rowen, Henry S., "Gorbachev Versus Ligachev: The Kremlin Divided", The National Interest, no. 11, Spring 1988, p. 22.

١٦- Colton, Timothy J., The Dilemma of Reform in the Soviet Union, New York: Council on Foreign Affairs, 1986, p. 206.

١٧- Webber, op. cit., p. 23.

١٨- Volobuyev, Oleg & Kuleshov, Sergei, Two Colours of Time, in Nikita Khrushchev: Life and Destiny, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989, pp. 7-13.

١٩- Gorbachev, Perestroika, op. cit., p. 10.

٢٠- Gorbachev, Perestroika, op. cit., p. 10.

٢١- Thompson, John M., Russia and The Soviet Union, San Francisco: Westview Press, 1994, pp. 272 - 274.

٢٢- Gorbachev, Mikhail, The Socialist Idea ..., op.cit., p.30.

٢٣- Ibid,, pp. 24-25

٢٤- Thompson, op.cit, pp. 281 - 283.

٢٥- Ibid, pp. 141 - 143.

٢٦- Ibid, pp. 136-137, 141, 147.

٢٧- Webber, op. cit., p. 29.

٢٨- Larrabee, Stephen F., The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, New York: Aldine de Gruyter, 1991, pp. 651 - 653.

٢٩- Ibid., p. 656.

٣٠- Webber, op. cit., p. 32.

٣١- Facts on Files, vol. 51, no. 2666, December 31, 1991, p. 971.

٣٢- Brement, Marshall, "U. S. - USSR: Possibilities in Partnership", Foreign Policy, no. 84, Fall 1991, pp. 107 - 108.

٣٣- Thompson, op. cit., p. 279.

٣٤- Adelman, Jonathan R. & Palmieri, Deborah Anne, The Dynamics of Soviet Foreign Policy, New York: Harper & Row Publishers, 1989, p. 190.

٣٥- Webber, op. cit., p. 34.

٣٦- Ibid, pp. 204 - 205.

٣٧- Ibid, p. 208.

٣٨- Brown, Archie, op. cit., p. 563.

٣٩- Webber, op. cit., p. 34.

٤٠- Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 199 - 201.

٤١- Smyser, W. R., "USSR-Germany: A link Restored, Foreign Policy", No. 84, Fall 1991, p. 128.

٤٢- Ibid, pp. 125 - 134.

٤٣- Dawisha. Karen, "Gorbachev and Eastern Europe", World Policy Journal, vol.III, no.2, Spring 1986, pp.279-280.

٤٤- Ramet. Pedro, Gorbachev's Dilemmas in Eastern Europe, in Lerner & Theadgold (eds.), op.cit., pp. 227 - 228.

٤٥- Brown, op. cit., p. 564.

٤٦- Brown, op. cit., p. 564.

٤٧- Ellison, op. cit., p. 15.

٤٨- Webber, op. cit., p. 33.

٤٩- Thompson, op. cit., p. 274.

٥٠- Documents and Materials: Moscow Kremlin, September 19-20, 1989, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989, pp. 10-43, 54-80.

٥١- Kirkilas, Gediminas, We Were Able to Take a Fresh Look, in Party on the Road to Renewal, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990, p. 37

٥٢- Ronald J. Hill, "Parties and the Party System", in: White, Pravda and Gitelman, (eds.), Developments in Russia and Post Soviet Politics, London: Macmillan, 1994, p. 98.

٥٣- Sakwa, op.cit., pp. 4-5.

٥٤- Hough, Jerry F., Gorbachev's Politics, Foreign Affairs, vol. 68, No. 5, Winter 1989/90, p. 35.

٥٥- Migranyan, Andranik, Perestroika as Seen by a Political Scientist, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990, p. 20.

٥٦- Mikhail Gorbachev, Toward a Human and Democratic Socialist Society, Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990, p. 20.

٥٧- Facts on Files, vol. 48, no. 2482, June 17, 1988, p. 445.

٥٨- Ibid, no. 2485, July 8, 1988, p. 493.

٥٩- Smyser, W. R., "USSR-Germany: A link Restored, Foreign Policy", No. 84, Fall 1991, p. 133.

٦٠- Lane, David, "The Gorbachev Revolution: The Role of the Political Elite in Regime Disintegration, Political Studies, vol. xliv, 1996, pp. 8 - 11.

٦١- Facts on Files, vol. 49, no. 2526, April 28, 1989, pp. 305 - 306.

٦٢- Ibid., vol. 49, no. 2526, April 28, 1989, p. 305.

٦٣- Warner III, Edward L., "New Thinking and Old Realities in Soviet Defence Policy", Survival, vol. xxxi, no. 1, January/February 1989, p. 23.

٦٤- Legro, Jeffrey W., "Soviet Crisis Decision Making and the Gorbachev Reforms", Survival, vol. xxxi, no. 4, July/August 1989, p. 348.

٦٥- Facts on Files, vol. 50, no. 2613, December 21, 1990, p. 941.

٦٦- Ibid, vol. 51, no. 2622, February 21, 1991, p. 119.

٦٧- Ibid, vol. 50, no. 2632, May 2, 1991, p. 324.

٦٨- Ibid, vol. 50, no. 2614, December 31, 1990, p. 957.

٦٩- Ibid, vol. 50, no. 2613, December 21, 1990, p. 943.

٧٠- Ibid, vol. 51, no. 2631, April 25, 1991, p. 302.

٧١- Sakwa, op. cit., p. 11

٧٢- أصبح يلتسين رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية فى يونيو ١٩٩١ من خلال انتخابات تنافسية مباشرة.

٧٣- ايستونيا (٢٠ أغسطس ١٩٩١)، لاتفيا (٢١ أغسطس ١٩٩١)، أوكرانيا (٢٤ أغسطس ١٩٩١)، بلوروسيا (٢٥ أغسطس ١٩٩١)، مولدوفا (٢٧ أغسطس ١٩٩١)، أذربيجان (٣٠ أغسطس ١٩٩١)، قرغيزستان وأوزبكستان (٣١ أغسطس ١٩٩١)، طاجيكستان (٩ سبتمبر ١٩٩١)، أرمينيا (٢٣ سبتمبر ١٩٩١)، تركمانستان (٢٧ أكتوبر ١٩٩١).

٧٤- Sakwa, op. cit., pp. 12 - 19.

٧٥- Simes, Dimitri, Russia Reborn, Foreign Policy, no. 85, Winter 1991– 92, p. 42.

٧٦- Slider, Darrell, Politics Outside Russia, in white, Stephen; Pravda, Alex & Gitelman, Zvi, op. cit., pp. 276 – 277.